الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4612 | الثلاثاء | 16 ذي الحجة 1444 هـ | 4 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

السودان : القتال يحتدم في أم درمان والجيش يعلن تدمير رتل لقوات «الدعم السريع»

«وكالات» : احتدم القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في مدينة أم درمان غربي الخرطوم، كما تواصلت الاشتباكات في مناطق أخرى بالعاصمة السودانية، وسط غياب أي مؤشر على تهدئة محتملة للصراع المستمر منذ منتصف أبريل الماضي.

وشهد الأحد تصعيدا لافتا في وتيرة المعارك بأم درمان، وذلك بعد أيام من إعلان الجيش دفعه بقواته الخاصة لتطويق ما سماه التمرد هناك.

ونقل مراسل الجزيرة عن مصدر طبي قوله إن أحد مستشفيات أم درمان استقبل 50 مصابا على الأقل، جراء الاشتباكات في المدينة.

كما أفاد المراسل بسماع دوي انفجارات عنيفة شرقي الخرطوم وسط اشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع في الخرطوم بحري وأم درمان، مع دخول الحرب في العاصمة ومناطق في غرب البلاد أسبوعها الثاني عشر.

وبالتزامن، حلقت طائرات حربية منذ صباح الأحد في سماء مدن العاصمة السودانية الثلاث (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان)، وكان الجيش السوداني كثف في الأيام الماضية الضربات الجوية على قوات الدعم السريع بالخرطوم.

وفي تطور آخر، قالت مصادر في الخرطوم نقلا عن مصدر عسكري إن الجيش السوداني دمّر رتل إمداد لمن وصفهم بالمتمردين في مقرّ هيئة العمليات بمنطقة الرياض شرقي الخرطوم.

وفي إطار الاشتباكات الجارية، أعلنت قوات الدعم السريع أنها أسقطت طائرة حربية تابعة للجيش السوداني الذي أكد من جهته إسقاط طائرة مسيّرة تابعة للدعم السريع.

وحتى الآن، قتل أكثر من 3 آلاف شخص وأصيب آلاف آخرون ونزح مئات الآلاف جراء المعارك التي امتدت لتشمل إقليم دارفور وأجزاء من ولايات كردفان والنيل الأزرق.

سياسيا، قال مالك عقار نائب رئيس مجلس السيادة السوداني إن أسباب الفشل المتكرر لوقف إطلاق النار تعود لافتقاره لآليات تنفيذ صحيحة، على حد وصفه.

وشدد عقار -في تصريحات- على أن السودانيين «هم من بدؤوا الحرب، وهم من تأثروا بها، لذلك فإنهم مسؤولون عن إنهائها».

وكان المسؤول السوداني وصل الأحد إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، في زيارة غير معلنة هي الثانية له خلال شهر.

وبحسب مصدر دبلوماسي سوداني، سيجري عقار مباحثات مع الحكومة الإثيوبية وعدد من المنظمات الإقليمية بشأن الملف السوداني.

ولم تسفر المساعي الدبلوماسية الإقليمية والدولية حتى الآن عن تقدم باتجاه تسوية سياسية للصراع القائم في السودان.

وفي إطار مساعي التسوية، اقترحت الهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد» (IGAD) مؤخرا عقد لقاء بين رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، كما عرضت المنظمة مقترحات أخرى للتسوية.

بيد أن مالك عقار نائب رئيس مجلس السيادة السوداني أبدى قبل أيام تحفظات على مبادرة إيغاد، مشيرا إلى أن هذه المبادرة تسعى لإدخال قوات دولية إلى السودان وجعل منطقة الخرطوم منزوعة السلاح، ولهذا توصف بأنها مبادرة احتلال، وفق تعبيره.

كما أعلن الجيش السوداني إسقاط مسيّرة تابعة للدعم السريع، فيما أكدت قوات الدعم السريع إسقاط طائرة حربية تابعة للجيش، في حين قال مالك عقار نائب رئيس مجلس السيادة إن محاولات وقف إطلاق النار تفشل بسبب افتقارها إلى آليات التنفيذ الصحيحة.

وقال مصدر عسكري في الجيش السوداني للجزيرة إن أجهزة المراقبة في منطقة بحري العسكرية تمكنت من إسقاط طائرة مسيرة تابعة للدعم السريع، مشيرا إلى أن المسيّرة كانت تستهدف المنطقة.

وأوضح المصدر أن الجيش السوداني ينصب أجهزة دفاع متطورة في كل مناطقه العسكرية.

وعلى الجانب الآخر، أعلنت قوات الدعم السريع أنها أسقطت طائرة حربية من طراز «ميغ» تابعة للجيش السوداني في منطقة الكباشي شمالي الخرطوم بحري.

وتظهر صور على مواقع التواصل الاجتماعي جنودا من الدعم السريع في أحد المواقع وهم يستعرضون حطاما يقولون إنه للطائرة التي أسقطت.

وقالت قوات الدعم في بيان صحفي إنها تصدت لهجمات نفذتها الطائرات الحربية على أحياء سكنية.

بالمقابل، نشر رئيس تحرير صحيفة القوات المسلحة السودانية السابق إبراهيم الحوري عبر حسابه على فيسبوك مقطع فيديو وصورا تظهر بقايا حطام الطائرة المسيرة التي أسقطها الجيش السوداني في منطقة بحري العسكرية بالخرطوم الأحد.

وقالت مصادر في السودان إن الجيش استهدف تجمعات للدعم السريع بمنطقة «حلة كوكو» شرقي النيل، كما اندلعت اشتباكات عنيفة بين الجيش والدعم السريع في أم درمان غربي الخرطوم.

مواقع في الخرطوم تعرضت لقصف في وقت سابق

ليبيا تسلم لمصر 25 صبياً حاولوا الهجرة لإيطاليا

ليبيا تسلم لمصر 25 صبياً حاولوا الهجرة لإيطاليا تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاما

«وكالات» : ضبطت السلطات الليبية مئات من المهاجرين غير الشرعيين حاولوا السفر إلى إيطاليا عبر السواحل الليبية، بينهم 25 طفلا مصريا، تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاما.

وكشفت السلطات الليبية أنه تم ضبط مئات المهاجرين في مخزن إيواء بمدينة طبرق قبل سفرهم إلى إيطاليا، بينهم 25 طفلا غالبيتهم من قرية واحدة بمحافظة الشرقية شمال مصر.

وكشفت المعلومات أن هؤلاء الأطفال قامت أسرهم بسداد مبالغ مالية تتراوح بين 100 إلى 130 ألف جنيه، لعناصر ليبية ومصرية مقابل تسفيرهم للعمل في إيطاليا، وأنهم وصلوا ليبيا قبل 3 شهور، تمهيدا للسفر إلى السواحل الإيطالية عبر مركب تابع لعصابات الهجرة غير الشرعية وكان مقررا بدء رحلتهم بعد 8 أيام.

وأكدت المعلومات أن السلطات الليبية قررت ترحيل الأطفال إلى مصر وتسليمهم إلى السلطات المصرية، فيما نشرت وسائل إعلام ليبية صورا لهؤلاء الأطفال عقب ضبطهم.

وكان مركب هجرة غير شرعية قد غرق قبل أيام قبالة سواحل اليونان وعلى متنه مئات الشباب من المهاجرين غير الشرعيين، ما أسفر عن فقدان العشرات بينهم مصريون.

وتبين أن المركب يتبع شخصاً ليبياً يدعى محمد أبو سلطان، ويعاونه أشقاؤه في تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر سواحل المتوسط من طبرق في ليبيا إلى سواحل إيطاليا، وكاد أحد المراكب الذي يتبع هذا المهرب يتعرض للغرق قبل شهر ولكن العناية الإلهية أنقذته بركابه.

وحسب أقارب الضحايا المصريين فإنه يتم تجميع كل الراغبين في الهجرة غير الشرعية من خلال مندوبين يتبعون المهرب الليبي، ويتقاضون عن كل فرد من مصر 140 ألف جنيه ما يعادل « 4600 دولار»، ومنهم مندوبون باتوا معروفين بالاسم لأقارب الضحايا، مضيفين أن خط سير المهربين يبدأ من تجميع الشباب ونقلهم إلى الجانب الليبي عبر دروب معينة من خلال الوسيط المصري، وعقب وصولهم الحدود الليبية يتم تسليمهم لمجموعة أخرى وينتزعون منهم هواتفهم والأموال التي بحوزتهم، ثم ينقلونهم من مخزن لآخر»، والمخزن هو مكان يتم تسكين الشباب فيه لحين موعد تسفيرهم، ثم بعد ذلك ينقلونهم لمدينة طبرق قبل موعد السفر بيوم أو يومين.

وكانت مصر قد نددت باستمرار قيام العصابات المنظمة لجرائم الهجرة غير الشرعية باستغلال حاجة البعض ممن يبحثون عن فرص أفضل للحياة والعمل، معرضة حياتهم لمخاطر الموت وفقدان الأمل مطالبة بوقفة حاسمة تجاه هذه العصابات، وأكدت مصر أنها اضطلعت بإجراءات حاسمة على مدار السنوات الماضية لوضع قوانين رادعة لمواجهة جريمة الهجرة غير الشرعية، وكل من تسول له نفسه الانخراط في تنظيمها أو تيسيرها، بالإضافة إلى ما تم اتخاذه من إجراءات لضبط الحدود لمنع خروج مهاجرين غير شرعيين عبر السواحل المصرية.

تايوان تبدأ مناورات صاروخية وتعزز مضادات السفن

القوات التايوانية خلال عمليات تدريب

«وكالات» : تبدأ تايوان أمس الاثنين مناورات صاروخية بالذخيرة الحية تستمر يومين، تسبق المناورات العسكرية السنوية الكبرى في الجزيرة، مع سعيها لزيادة استعداداتها في مواجهة الصين، حيث تعتزم زيادة إنتاجها من الصواريخ المضادة للسفن.

وتجري مناورات إطلاق الصواريخ أمس في مقاطعة بينغتونغ جنوب تايوان في وقت تشهد فيه العلاقات بين تايبيه وبكين توترات متزايدة، في أعقاب إجراء الصين مناورتين عسكريتين ضخمتين في محيط الجزيرة خلال العام الماضي، استمرت آخرها 3 أيام وشملت محاكاة فرض «تطويق كامل» لتايوان.

وتأتي المناورات الصاروخية التايوانية على خلفية تحركات جوية وبحرية صينية في مضيق تايوان ومحيطه، وهو ممر بعرض 180 كيلومترا يفصل بين الجزيرة وبر الصين الرئيسي.

وأعلنت وزارة الدفاع التايوانية أنها رصدت يوم الجمعة الماضي 24 طائرة حربية صينية، من بينها طائرات مقاتلة وقاذفات قنابل، قرب تايوان، مضيفة أن 5 سفن حربية صينية انضمت أيضا إلى «دورية مشتركة».

وأوضحت أن 11 طائرة صينية عبرت الخط الفاصل في مضيق تايوان، الذي يعتبر حدودا غير رسمية بين الجانبين، في الوقت الذي تكثف فيه بكين الضغط العسكري على الجزيرة التي تتمتع بحكم ديمقراطي.

والشهر الماضي، اقتربت 8 طائرات حربية صينية من حدود المياه الإقليمية لتايوان (على مسافة 44 كيلومترا من سواحلها). كما أبحرت حاملة الطائرات الصينية شاندونغ عبر مضيق تايوان في خطوة نادرة.

وفي إطار الاستعدادات العسكرية لتايبيه، ذكر مسؤول تايواني أن وزارة الدفاع التايوانية تعتزم زيادة إنتاجها من الصواريخ المضادة للسفن، اعتبارا من هذا العام، حتى عام 2025، لتعزيز الدفاعات البحرية للبلاد.

ونقلت صحيفة «تايبيه تايمز» الأحد عن المسؤول الذي طلب عدم الكشف ذكر اسمه، أن النسخة الأطول مدى من الصاروخ المضاد للسفن «هسيونغ فينغ 3، تدخل الإنتاج الضخم هذا العام، بينما سيتم تعزيز حجم الإنتاج من الصاروخ «هسيونغ فينغ 2» والطراز الأساسي للصاروخ «هسيونغ فينغ 3».

وتبلغ التكلفة التقديرية للصواريخ هذا العام 15.5 مليار دولار تايواني (497.83 مليون دولار)، وترتفع إلى 19.8 مليار دولار تايواني، العام المقبل، قبل أن تصل إلى الذروة لتبلغ 22 مليار دولار تايواني في عام 2025.

وتأتي خطة الوزارة لزيادة إمدادها من الصواريخ المضادة للسفن، في حين تسرع البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني برامجها لبناء السفن وإجراء تدريبات عسكرية في المياه حول تايوان.

وأضاف المسؤول أن الجيش التايواني يعتبر الصواريخ المضادة للسفن، أكثر أنظمة الأسلحة المباشرة والفعالة لمراقبة القوات البحرية الصينية، مشيرا إلى أن الأنظمة الصاروخية سيتم نشرها بمختلف أنحاء البلاد.

وفي موازاة التوترات العسكرية، لم يسجل أي تحسن في العلاقات السياسية. فقد رفضت بكين التواصل مع حكومة تساي إينغ-وين الرافضة لمطالب بكين بشأن الجزيرة، منذ انتخابها رئيسة في 2016.

وأعلنت دائرة الهجرة في تايوان الأسبوع الماضي عدم منح تأشيرات دخول لمسؤولين سياحيين صينيين لحضور معرض دولي للسفر تستضيفه في يوليو الجاري.

«الداخلية» الفرنسية تبقي على استنفارها الأمني وماكرون يقيم الأوضاع مع أعضاء حكومته

«وكالات» : أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية إصابة 45 رجل أمن، وتوقيف 719 شخصا مع دخول الاحتجاجات وأعمال الشغب ليلتها السادسة على التوالي، تنديدا بمقتل فتى على يد شرطي مرور في إحدى ضواحي العاصمة باريس، في حين عقد الرئيس إيمانويل ماكرون اجتماعا مع رئيسة الوزراء وأعضاء الحكومة لبحث الأوضاع.

وقالت وسائل إعلام فرنسية إن ماكرون اجتمع برئيسة الوزراء ووزير الداخلية و6 أعضاء آخرين من الحكومة لمدة 90 دقيقة لبحث إجراءات حازمة لتطويق موجة العنف.

وكانت الرئاسة الفرنسية قد قالت إن الاجتماع يهدف لتقييم الوضع لاتخاذ القرارات المناسبة.

وأبقى وزير الداخلية الفرنسي على نفس عدد القوات الأمنية المنتشرة في كافة أنحاء فرنسا لهذه الليلة، والمقدر بـ 45 ألفا وذلك خلال اجتماع أمني ترأسه بعد ظهر الأحد.

وطالب الوزير في الاجتماع بالحزم وعدم التردد في إجراء توقيفات جديدة إن أمكن، مكررا تعليماته بصرامة.

وهذه الليلة الثانية على التوالي التي تحشد فيها وزارة الداخلية 45 ألف عنصر من الشرطة والدرك، بينهم 7 آلاف في باريس وضواحيها، إضافة إلى تعزيزات أمنية في مدن مثل مرسيليا وليون وغيرهما من الأنحاء التي تعرضت على مدى الليالي الماضية لأعمال شغب ونهب وتخريب.

وفي إطار الإجراءات الأمنية لتطويق الأحداث، صدر مرسوم يسمح لشرطة باريس باستعمال الطائرات المسيّرة (الدرون) للتصوير في عدد من بلديات «أو دون سان» بالضاحية الغربية بباريس وفي كل مدن «سان دوني» بالضاحية الشمالية بباريس بدءا من السادسة مساء وحتى السادسة صباحا بالتوقيت المحلي لفرنسا.

وأحصت وزارة الداخلية الفرنسية خلال الليلة الماضية (الليلة الخامسة من الاحتجاجات) احتراق 74 مبنى في مدن فرنسية عدة، وكذلك احتراق 577 سيارة، واندلاع 871 حريقا على الطرق العامة.

وفي الليلة السابقة، تخطى عدد الموقوفين 1300، وهو رقم قياسي منذ اندلاع أعمال الشغب الثلاثاء.

وسجلت أعمال الشغب في فرنسا تراجعا نسبيا ليلة الأحد رغم أحداث متفرقة، على شاكلة اقتحام منزل رئيس بلدية بسيارة، وتوقيف المئات، بعد ساعات من تشييع الفتى نائل (17 عاما) الذي قُتل برصاص شرطي، وكتب وزير الداخلية جيرالد دارمانان، في تغريدة «ليلة أكثر هدوءا بفضل العمل الحازم لقوات حفظ الأمن».

من جانبها، دعت نقابة القضاء بفرنسا، في بيان، إلى تجميد العمل بالقانون الذي يسمح لقوات الأمن بإطلاق النار في حال عدم امتثال الموقوفين، وإنشاء مصلحة تحقيق مستقلة لمراقبة أخلاقيات قوات الأمن.

وندد بيان النقابة بإقحام القضاء في قضية مقتل الفتى نائل، قائلا إنه يتعين على القضاء ألا يطفئ ما وصفها بالانتفاضة، وألا يبقى غير فعال في وجه خطاب سياسي ينكر وجود عنف أمني أو تمييز من قِبَل الشرطة.

في الأثناء، دعت جدة الفتى المقتول نائل إلى وقف العنف. وقالت الجدة نادية في اتصال هاتفي مع قناة «بي إف إم تي في» المحلية «أقول للذين يكسرون توقفوا عن أفعالكم.. لا تكسروا واجهات المحلات والباصات والمدارس.. نريد العودة للهدوء».

وأضافت جدة نائل أن بعض المتظاهرين يتخذون من نائل وسيلة للتكسير والعنف.

وكان مكتب الادعاء العام الفرنسي أفاد بأن الفتى نائل كان يقود سيارة مستأجرة في وقت مبكر الثلاثاء، عندما أوقفته دورية للشرطة.

وأظهر مقطع مصور انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، رجلي شرطة وهما يحاولان إيقاف السيارة قبل أن يطلق أحدهما النار من نافذتها على السائق عندما حاول الانطلاق بها، ما أسفر عن مقتل الفتى.

ويواجه الشرطي تحقيقا رسميا في جريمة «القتل العمد» وتم وضعه رهن الاعتقال الأولي.

وفي هذا الصدد، طالب رئيس بلدية نانتير باتريك جاري، التي شهدت مقتل الفتى نائل، من سكان بلديته الاستجابة لنداء جدة الشاب نائل ووضع حد للعنف.

وأصدر رئيس البلدية التي تقع غرب باريس بيانا آخر جدد فيه الدعوة لوقف العنف.

وصباح الأحد، قال رئيس بلدية لاي-لي-روز جنوب باريس فنسان جانبران إن «مشاغبين» اقتحموا فجرا منزله بسيارة أثناء وجود زوجته وولديه، قبل إضرام النيران بهدف إحراقه.

وأوضح، على تويتر، أن ما جرى «محاولة اغتيال جبانة بدرجة لا توصف»، بينما كان هو موجودا في بلدية البلدة التي يقطنها نحو 30 ألف نسمة.

وأشار مقربون من المسؤول المنتمي إلى حزب «الجمهوريين» (يمين معارض) لوكالة الصحافة الفرنسية إلى أن زوجته أصيبت بجروح في ركبتها، بينما تعرض أحد ولديه لإصابة طفيفة.

ويواجه القضاء الفرنسي سيلا من الإجراءات الجنائية التي تستهدف أشخاصا يشتبه بأنهم من مثيري الشغب، ما يضع محاكم المدن الكبرى تحت الضغط.

وليلة الأحد، نقلت إذاعة فرانس آنفو عن مصادر خاصة أن شرطيين أصيبا بطلقات نارية في الدائرة 13 بباريس، وقد فتح الادعاء العام بباريس تحقيقا بتهمة محاولة القتل العمد.

وتلقى أحد الشرطيين رصاصة في ظهره والآخر أسفل بطنه إلا أن الدرع الواقي للرصاص صد الرصاصة الأولى ودرع الشرطي الثاني صد الرصاصة الأخرى.

على صعيد آخر، أفادت الرئاسة الجزائرية، بأن مجلس الوزراء الذي انعقد الأحد، استمع إلى عرض قدمه وزير الخارجية بشأن «وضع» الجالية الجزائرية.

ولم يشر بيان الرئاسة إن كان العرض قد تضمن وضع الجالية في فرنسا تحديدا على خلفية ما يجري بها بعد مقتل الفتى نائل وهو من أصول جزائرية.

لكن البيان نقل عن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، قوله إن «الدولة الجزائرية تولي الأهمية القصوى للاستماع الدائم لانشغالات جاليتنا والتكفل بها»، «من خلال القنوات الدبلوماسية» في إطار ما وصفه البيان «التزام الرئيس بالعمل على تحسين ظروف الجالية الجزائرية في مختلف المجالات الثقافية والاجتماعية وتسهيل عودة الكفاءات».

احتجاجات فرنسا